التعليم في لبنان وتعديل قوانينه في مجلس النواب ١٩٩٥ - ٢٠٠٥

Education in Lebanon and Amending its Laws in Parliament 1995-2005

م.د. عبد القادر أحمد عبد عبطان
مديرية تربية الأنبار
Abdul Qader Ahmed Abdul Abtan
Anbar Education Directorate
albtanbdalqadr@gmail.com

الملخص

تعد لبنان من الدول العربية التي اقبلت على التعليم واشتهرت بالثقافة والكتب حيث تميزت بكثرة المدارس وتزايد اعداد المثقفين وازدادت المنافسة فيما بينهم على طلب العلم وكان اللبنانيون يدفعون ابنائهم على الدراسة ومواكبة التطور العلمي رغم صعوبة الحياة وقلة مستلزمات الدراسة وعرفت لبنان بنهضة علمية واسعة التي كانت بداية النهضة العربية الحديثة فقد اعتمدت على التنوع في التعليم واعتمدت استراتيجية حديثة للتربية تقوم على تزويد المتعلم بجملة من القيم والمعارف والمهارات والعلوم العصرية ويعتبر التعليم اداة في خدمة النظام التربوي الذي يعكس بدوره البنية الفكرية للمجتمع فيما تعتبر التربية ركنا اساسيا من اركان بناء النظام السياسي ومر التعليم في لبنان في فترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ بمرحلة اعادة بناء بعد الحرب والتي تميزت بتطوير المناهج وتوسع التعليم العالي وزيادة الاهتمام بالتعليم المهني ورغم التقدم بقيت التحديات قائمة خاصة على صعيد المساواة بين التعليم الرسمي والخاص وجودة التعليم

الكلمات المفتاحية: لبنان – التعليم –التربية – النظام.

Abstract:

Lebanon is one of the Arab countries that embraced education and was renowned for its culture and books. It was characterized by a large number of schools and an increasing number of intellectuals. Competition among them increased in the pursuit of knowledge. The Lebanese encouraged their children to study and keep pace with scientific developments, despite the difficulties of life and the scarcity of educational supplies. Lebanon was known for a broad scientific renaissance, which marked the beginning of the modern Arab Renaissance. It relied on diversity in education and adopted a modern educational strategy based on providing learners with a set of values, knowledge, skills, and modern sciences. Education is considered a tool in serving the educational system, which in turn reflects the intellectual structure of society, while education is considered a fundamental pillar of building the political system. Education in Lebanon went through a post-war reconstruction phase between 1995 and 2005, characterized by the development of curricula, the expansion of higher education, and increased interest in vocational education. Despite these advances, challenges remained, particularly regarding equality between public and private education and the quality of education.

Keywords: Lebanon - Education - Education - System

المقدمة

كان لبنان يتمتع بأفضل نظام تعليمي في المشرق العربي فكان مزدهرا مرموقا في مجال التربية والتعليم وبلغ هذا الازدهار اوجه في المدارس الرسمية عندما كانت دور المعلمين تزود هذه المدارس بالأعداد اللازمة من المعلمين المعدين اعدادا جيدا ومتكاملا لمهنة التعليم على مدى ثلاث سنوات دراسية مما اتاح له ان يلعب دور رائد في مجالات التنمية الاقتصادية والفكرية والثقافية وليحتل مركزا تعليميا مرموقا كان محطا للأنظار اذ تعد الحركة التعليمية عامل اساسي في تقوية الوعي والنهوض الفكري للأجيال الناشئة للقيام بدورها الرئيسي في بناء الدولة وتوطيد الوحدة الوطنية ونشأة العلم والمعارف ، وان للتربية والتعليم دورا اساسيا في التصدي للتحديات التي تنتظرنا في المرحلة المقبلة واثبتت التجارب الواقعية ان اي دولة او مجتمع لا يمكن ان يحقق بناءً متينً دون ازدهار التعليم ومن هذا المنطلق يعد نظام التعليم في لبنان ركيزة اساسية للاقتصاد الوطني ومحركا لعجلة التقدم والازدهار والتنمية ،حيث ادرك المشرعون ان اصلاح النظام التربوي مدخلا رئيسيا للنهوض الوطني وهو جزءا اساسيا من النظام الاجتماعي فلا يمكن فهم اي نظام تربوي بمنأى عن النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤثر فيه ويتفاعل معه ، وان الفترة الممتدة بين ١٩٩٥-٢٠٠٥ تعد مرحلة حيوية فكان ينظر الى التربية باعتبارها ركيزة اساسية لإعادة بناء المجتمع بعد سنوات الحرب وقد تنوعت النقاشات البرلمانية حول التعليم لانه الاساس في معالجة الاختلالات البنيوية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكريس دور لبنان كمركز ثقافي وتربوي وكانت المناقشات حول عدة قضايا سواء في تطوير المناهج التربوية والتأكيد على مجانية التعليم وتثبيت المتعاقدين في وزارة التربية والاهتمام بتحسين اوضاع المعلمين وابرام اتفاقات بين حكومات لبنان والحكومات الاخرى في التعليم والاهتمام بالتعليم المهني بأعتباره اداة لتأهيل اليد العاملة وتخفيف البطالة وتفعيل دور الجامعة اللبنانية بوصفها المؤسسة الوطنية .

اهمية البحث

تتمثل اهمية هذا البحث في الدور الجوهري الذي يؤديه التعليم والذي يعتبر ركيزة اساسي في تشكيل البنية الفكرية للفرد والمجتمع فالتعليم ليس مجرد حق فردي بل هو ركن اساسي في بناء مجتمع متقدم ومزدهر وهو المفتاح لفتح افاق جديدة للفرد اذ يعزز ثقته بنفسه ويطور المهارات

الشخصية والمهنية وعاملا مهما في تحسين مستوى المعيشة ويساهم في تعزيز القيم الاجتماعية والانسانية ويساهم في تقليل الفجوة بين الجنسين ومشاركة المرأة في مختلف المجالات.

اهداف البحث

١- بيان تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على النظام التعليمي.
٢- دراسة واقع التعليم العام والخاص وتحليل اوجه التشابه والاختلاف بينهما.
٣- ابراز دور التعليم العالي في تطوير قدرات الفرد العلمية والمهنية والاجتماعية.
٤- دراسة واقع التعليم المهني والتقني وتقييم فعاليته في تلبية احتياجات سوق العمل.
٥- بيان اثر التشريعات والقوانين المتعلقة بالتعليم والتي تم مناقشتها في مجلس النواب من اجل تطوير النظام التربوي.

اولا :مشاكل التعليم في لبنان

منذ اندلاع الحروب في لبنان وفترات عدم الاستقرار خسرت المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة العديد من تلاميذها وطلابها وعانت من تدني مستويات التعليم في مختلف المراحل بسبب تردي اوضاع المباني المدرسية[١] الذي شكل ضغطا على وزارة التربية بسبب ضعف المعلومات المتوافرة حول الابنية المدرسية وتوفير موارد مالية كبيرة لأجراء الترميمات والإنشاءات اللازمة وفقدان التجهيزات المدرسية وتناقص عدد افراد الهيئة التعليمية اللذين هاجروا او سقطوا ضحايا بالإضافة الى اهمال تدريبهم وتأهيلهم المستمر اثناء الخدمة.[٢]

حيث اكد النائب حسن علوية في جلسة مجلس النواب عام ١٩٩٥ان النظام التعليمي في لبنان قد وضع لكل طائفة مناهج وطرقا للتعليم، وهذا الموضوع قد أثر على مشاكل لبنان وعلى البنى التربوية في لبنان، خاصة وان اتفاق الطائف قد تضمن موضوعا مهما هو اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطني و الروحي والثقافي وتوحيد كتابي التاريخ والتربية الوطنية. [٣] فقد جرت تغذية الاحقاد وتكريس الانتماء الطائفي والتعددية المتناحرة في الخطابين التوجيهي والتعليمي في المدارس بسبب العصبية الطائفية وكان هذا منتشر بشكل

(١) حسان حلاق، قضايا العالم العربي، ط٤، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦ ص٣٨٩.
(٢) عدنان الامين، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد، دار الجديد، ١٩٩٤، بيروت، ص ١٩.
(٣) م.م.ن. الدور التشريعي الثامن عشر ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٩٥ الجلسة الأولى في ٢٣ و٢٤و١٩٩٥/١/٢٥ .

خاص في المدارس الطائفية. [١]

وهناك عوامل رئيسية مؤثرة في النظام التعليمي اهمها:

١- العوامل السياسية

يؤثر العامل السياسي بشكل كبير في تشكيل النظام التعليمي والتخطيط له لان النظام التعليمي بأنواعه ومراحله يحدد وفق السياسة المتبعة في البلد فالظروف السياسية الطارئة لها تأثير كبير كما حدث في الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ والاضطرابات الامنية منذ اغتيال الحريري عام ٢٠٠٥ واضطرابات نقابة المعلمين[٢]. ويعتبر العامل السياسي من اقوى الضغوط التي يتعرض لها النظام التربوي ويتمثل هذا الضغط بإخضاع المؤسسة التربوية للسياسات الضيقة الخاصة بالجماعات السياسية المنغلقة على نفسها وربما يستمد الضغط السياسي قوته ابتداء من تعيين معلم والذي خضع للمحاصصة السياسية والطائفية بدل الكفاءة مما ادى الى تعيين معلمين وموظفين غير مؤهلين او غير مختصين الذي سبب ضعف في جودة التعليم وكذلك إقرار الموازنات وإصدار النصوص التنظيمية مرورا بالخلافات السياسية حول المناهج والكتب فمادة التاريخ مثلا لم يتفقون على كتاب موحد بسبب تباين النظرة الى الحرب الاهلية فبقى التلميذ يتلقى تاريخا متناقضا وكذلك فتح او اقفال مدارس رسمية استجابة لضغط نواب او زعماء محليين لا لحاجة تربوية وعدم تأهيل المعلمين وتدريبهم بشكل كاف على المناهج الحديثة وعدم الاستقرار الوزاري فيتم تغيير الوزراء بسب التجاذبات السياسية مما يمنع استمرارية الخطط الاصلاحية وغيرها[٣].

ولهذا يمكن القول ان الضغط السياسي في لبنان احد ابرز معوقات النظام التربوي فقد ساهم في تسيس التعليم بدل تطويره وعزز الانقسام الطائفي عبر المناهج والمدارس واصبح التعليم اداة للصراعات والمحاصصة بدل ان يكون وسيلة لتوحيد المجتمع وتنمية الكفاءات

٢- العوامل الاقتصادية

تعد العلاقة بين الاقتصاد ونظام التعليم علاقة تبادلية حيث يتأثر كلاهما بالأخر فالدول الغنية ذات الاقتصاد القوي تكون انظمتها التعليمية قوية تبعا لذلك ويظهر ذلك في نوع الخدمات

(١) عبد الرؤوف سنو ، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج، ط٢ ،المعهد الألماني للأبحاث الشخصية ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٢٤ .

(٢) رنا بخيت، اسباب تدهور نظام التعليم في الدول العربية ٢٠١٩، مركز جيل للبحث العلمي، ص٢٢.

(٣) عدنان الامين، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

التعليمية وتوفير الاجهزة والادوات والمباني[١].

ومن اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على التعليم موازنة الدولة المخصصة للتربية كانت محدودة وتراكم الدين العام في اواخر التسعينات وبداية الالفية مما ادى الى تراجع قدرة الدولة على استكمال تنفيذ خطة النهوض التربوي مما انعكس على سوء تجهيز المدارس الرسمية ونقص المختبرات والتكنلوجيا وكذلك تفاوت معدلات التعليم تبعا للمناطق فبلغت نسبة التلاميذ من مجموع السكان في محافظتي بيروت وجبل لبنان على التوالي ١٨، ٨٪ و ١٧، ٤٪ فيما سجلت محافظات الشمال والبقا ع والجنوب ارقام متدنية تحت المعدلات الدولية[٢] وكان نسبة التلاميذ اللذين يزورون المدارس الرسمية في بيروت وجبل لبنان قد واصلت تراجعها لحساب القطا ع الخاص وذلك بسبب تفوق جودته على التعليم الرسمي عكس محافظات اخرى بسبب الفقر فكانت غير قادرة على تغطية تكاليف النقل والكتب والاقساط[٣].

ان المسألة لم تكن ارتباط اللبنانيين بالمدارس الرسمية وتدني مستوياتها مقارنتا بالمدارس الخاصة فقط انما هنالك اسباب اخرى هي ضعف التعليم في المرحلة الثانوية ففي عام ١٩٩٦ ارسلت المفتشية التربوية تقريرا بضرورة استحداث دورات تأهيلة للمعلمين في كافة الاختصاصات والمراحل فقد تراجعت الخبرة التربوية في مدارس الريف اللبناني والمناطق النائية واستيعاب المدارس الخاصة العدد الاكبر من طلاب تلك المرحلة والتسرب المدرسي في مرحلة مبكرة بالتحاق بسوق العمل بسبب اوضا ع الاسر الاقتصادية وفي العام ١٩٩٧ اعلنت رئيسة اللجنة البرلمانية التربوية ان هناك نقصا في التدريب وان هناك ضرورة لدورات متلاحقة وورش عمل متتابعة ويشاركها رئيس المركز التربوي الرأي بقوله نحن نعاني من فائض عددي ونقص نوعي كما ان المؤسسة التعليمية العالية (الجامعة الرسمية) ليست اسلم حالا وافضل من المؤسسة التعليمية الدنيا اذ تتجاذبها عوامل عديدة لعل في مقدمتها اختلاف المسؤولين عنها في ايجاد رؤية واحدة موحدة تضبط حركة الجامعة ومناهجها ولغة التدريس[٤] وكذلك ضعف الدعم التربوي ولا تزال بعض الكليات تتبنا برنامج تقييم تقليدي وتقدم تعليما

(١) متولي مصطفى، القوى المؤثرة في النظم التعليمية، دار المطبوعات الجديدة ١٩٨٣، الاسكندرية، ص١٩.

(٢) عبد الرؤف سنو، حرب لبنان تفكك الدولة وتصدع المجتمع ١٩٧٥ – ١٩٩٠ م، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٨، ص١٣٨.

(٣) سليم نصر، بيروت الكبرى، حدود الاندماج المجتمعي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص٩٠.

(٤) عبد الرؤف سنو، حرب لبنان، المصدر السابق، ص١٤١، محمد خولي، شباب لبنان والمنطلقات الجديدة للفكر الانمائي، ط١، ٢٠٠١، بيروت، ص٢٣٦، حسان قبيسي، الدولة والتعليم الرسمي في لبنان، بيروت، ٢٠٠١ ص١٥٩

بطريقة التلقين بسبب فقدان الكوادر المؤهلة وايضا انخفاض الرواتب في القطاع العام ادى الى ذهاب كثير من الاساتذة الى الجامعات الخاصة كما ان المؤسسات التعليمية لا تتوزع بالتساوي على الاراضي اللبنانية فالحصة الاكبر من المؤسسات التعليمية تتركز في بيروت حيث يتركز النشاط التجاري.(١)

اما التعليم العالي فقد تضمن عمليتين متوازيتين هي اكتساب المهارات والمعرفة وتحقيق وتدعيم الوضع الاجتماعي الا انه تعرض الى معارضة وذلك لثلاث اسباب هي:

١- تزامن عملية توسيع التعليم العام مع التضخم السكاني مما ادى الى زيادة كبيرة في الطلب على التعليم العالي الامر الذي ولد ضغوطا على الجامعات واثار جدلا حول قدرتها على استيعاب الاعداد المتزايدة وضمان جودة التعليم .

٢- ان تراجع دور وسائل الدولة ادى الى تأكل النمط التقليدي القائم على التوظيف في القطاع العام بحيث لم تعد الحكومة قادرة على استيعاب الخريجين كما في السابق.

٣- ادى تزايد الضغوط على سوق العمالة الماهرة الى جانب النمو الاقتصادي والثقافي المتسارع على مستوى العالم الى تعقيد التحديات التي تواجه مخرجات التعليم العالي (٢).

وقد برزت تحديات خطيرة تجابه التربية والتعليم وتهدد اسسه ومخرجاته اذ تعد جزء من مخططات استعمارية تظهر أحيانا في شكل سياسي وأحيانا اخرى في اشكال عسكرية او ثقافية او اجتماعية واهم هذه التحديات هي:

١- الغزو الحضاري المتعدد الاتجاهات والاهداف يستهدف المعالم الاساسية للحضارة التي نشأنا وتربينا عليها.

٢- جمود في الانتاج الفكري ومحاربة كل محاولة للتجديد او الابداع المعرفي.

٣- الثقافة الغربية التي يتلقاها البعض من شبابنا من دون وعي يجعلهم غير قادرين على التمييز بين ما ينبغي استيعابه والاستفادة من ايجابياته ومنافعه وبين ما قد يتعارض مع قيمنا وهويتنا.

٤- تغييب الفلسفة الهادفة التي ينبغي ان تقوم عليها الدراسات الجامعية مما ادى الى غياب التوازن بين متطلبات سوق العمل والتخصصات التي يتجه اليها قطاع واسع من الشباب.

(١) ميسم نمر، اليات انتاج عدم المساواة في نظام التعليم العالي في لبنان من خلال دراسة برنامج منح، دار العلم، ٢٠١٩، ص٣٠.

(٢) شاربل نحاس، التمويل والاقتصاد السياسي في مجال التعليم العالي، ٢٠١١، مركز مطبوعات، ص١٠٨.

٥- تتسم مناهج الثقافة في اغلب الاحيان بالجمود ولاسيما تلك المعتمدة في المدارس مما يظهر عدم وجود نظرة واحدة للتعليم في لبنان فكان على مستوى السلم التربوي للتعليم في لبنان انه يعاني من التباين الحاصل في تسمية الصفوف اذ تعتمد المدارس الخاصة على اختلاف برامجها تسميات مختلفة للصف الواحد والالتباس في التمييز بين المراحل التعليمية اذ يصعب احيانا التمييز بين المرحلة المتوسطة التي ماتزال تابعة للتعليم الثانوي والمرحلة المتوسطة التابعة للمرحلة الابتدائية(١).

ان هذه التحديات تزيد العبء الملقاة على عاتق التربية والمعنين بشؤنها وهذا يكشف عن ازمة خطيرة تعاني منها التربية والمربون فلا بد ان تبدأ الدولة بمشاريع كبيرة لتطوير التعليم .

ثانيا :مشاريع تطوير برنامج التربية والتعليم في لبنان

القطاع التربوي في لبنان هو قطاع ضخم يضم ثلث السكان ويعتبر واحد من القطاعات الاكثر تعقيدا في هذا البلد(٢) ودعت وثيقة الوفاق الوطني الى الاهتمام بقطاع التربية وتوفير العلم للجميع واكدت على دعم حرية التعليم وفق الانظمة العامة وحماية التعليم العام واصلاح اوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها والسعي لإصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وضرورة اعادة النظر في المناهج وتطويرها (٣) ويقسم التعليم إلى :

١ - التعليم العام والخاص

ان استراتيجية البرنامج الحكومي المقترح لتطوير القطاع التربوي على المدى القصير والطويل تهدف الى تمكين هذا القطاع من استعادة طاقته الاستيعابية التي كانت متوافرة قبيل اندلاع الاحداث اللبنانية وتحسين نوعية التعليم ومستواه وزيادة طاقة استيعابه ليلبي حاجات الشعب التعليمية الى التعليم العام بمراحله الاربعة(رياض الاطفال، الابتدائية، والمتوسطة والثانوية) نظرا الى اتجاهات التحول من التعليم الخاص الى التعليم الرسمي العام (٤) .

ولابد من تحقيق تكامل بين القطاعين العام والخاص بما يضمن عدم انفراد اي منهما

(١) محمد خولي، المصدر السابق، ص٢٣٢-٢٣٣، المركز التربوي للبحوث والانماء، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٨.

(٢) عدنان الامين، المصدر السابق، ص١٣.

(٣) هناء صوفي عبد الحي ، النظام السياسي الدستوري في لبنان ، ت: محمد المجذوب ، ط١ ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ص ١٥٥.

(٤) حسان حلاق، قضايا العالم العربي، المصدر السابق، ص٣٩١.

بمسؤولية التطوير مع ضرورة تنسيق وزارة التربية مع بقية الوزارات لأعداد برامج حديثة كما يجب ان تنطلق العملية من رؤى تربوية راسخة تشكل الخطوة الاساسية في توعية الناشئة بما يساعدهم على ادراك ان الانتماء الطائفي السياسي يختلف عن الانتماء الديني وان الوطن ملك الجميع دون تمييز.(١)

ان نظام التعليم العام في لبنان احدث فجوة كبيرة فقد كانت المناهج والكتب والاساليب وطرق التعليم مختلفة اختلافا واضحا وجذريا فضلا عن استقلالية العديد من المؤسسات التعليمية الخاصة باتخاذ قرارها دون التقيد بتوجيهات اوامر الدولة ممثلة بوزارة التربية وان المبادئ الاساسية للنظام التربوي في لبنان والتي تحكم قطاع التعليم هي احكام الدستور واتفاق الطائف والتشريع اللبناني(٢) فقد نص الدستور اللبناني على حرية التعلم وحق الطوائف في انشاء مدارسها الخاصة شرط ان لا يمس ذلك بالنظام العام ووضعت سلسلة من القوانين والقرارات لتنظيم المدارس وضبطها ضمن حدود النظام العام وان برنامج التطوير الذي وضع بعد عام ١٩٩٢ يهدف الى توفير ما يقارب ، ٦٥٠٠٠٠الف مقعد في مختلف مراحل التعليم العام لاسيما مرحلة التعليم الاساسي التي تضم المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.(٣)

في عام ١٩٩٥ اقر مجلس الوزراء الاطار الجديد للتعليم في لبنان والذي اعتبر الاساس في معالجة المناهج التعليمة وقد شملت:

١- تحديد المراحل العمرية للتعليم في لبنان بدءآ من مرحلة ما قبل المدرسة(من سن ٣سنوات) وصولا الى مرحلة التعليم الثانوي التي تنتهي عند سن ١٨ سنه.

٢- تحديد عدد ساعات التدريس بما يتراوح بين (٣٠ و ٣٥ساعة) اسبوعيا على ان يبلغ عدد ايام التدريس السنوية نحو (١٦٥يوما).

وركزت الخطة على نظام التعاقد مع المعلمين الثانويين عام ١٩٩٦حيث يخضع المتعاقدون لدورة اعداد في كلية التربية لمدة عام كامل كما شملت الخطة توحيد المناهج واصدار المرسوم رقم ١٠٢٢٧في ٨ /١٩٩٧/٥ لتحديد المناهج الرسمية والاهداف العامة ودعم التعليم الذاتي والتكنلوجي وتعزيز الثقافة العربية والوطنية مقابل الانتماء الطائفي وشملت الخطة ايضا تجهيز الابنية المدرسية بالمقاعد والمختبرات كما اكدت على توسيع التعليم الالزامي وتحديده ما بين

(١) م.م.و الدور التشريعي الثامن عشر ، العقد الاستثنائي الأول ، ١٩٩٥ ، الجلسة الأولى في ٢٣و٢٤و١٩٩٥/١/٢٥.
(٢) محمد خولي، المصدر السابق، ص٢٣٦.
(٣) منير بشور، الدولة والتعليم في لبنان، ط١، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٠١.

السنة السادسة والثانية عشر عاما. [1]

اكدت الدولة في برنامجها على ان مستقبل التربية والتعليم يعتمد على وعي المربيين ومدى استيعاب النظرية التربوية لكل مشاكلنا و اهتماماتنا واهم ملامحها هي:

١- اعتبار التربية كائن حي ديناميكيا يتطور باستمرار وفقا للتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ولذلك فان المناهج التعليمية في لبنان يجب ان تصمم بطريقة مرنة وقابلة للتجديد.

٢- ضرورة تبني فلسفة تربوية واضحة المعاني تستند الى رؤية شاملة لمستقبل المجتمع وتحدد الاهداف الاساسية للتعليم.

٤- الاهتمام باللغة العربية لغتنا الوطنية يعد ضرورة تربوية وثقافية اذ تمثل اداة للتفكير.

٥- ضرورة مقاومة حركات التعريب الفكري والاجتماعي حين تكون اداة لفرض توجهات خارجية من خلال التمسك بالهوية التربوية اللبنانية.

٦- ايجاد صيغة عملية للتعاون بين البيت والمدرسة ضرورة أساسية لإنجاح العملية التربوية.

٧- الاهتمام بمهنة التربية والتعليم والسعي الجاد لتوحيد المناهج وردم الفجوة بين التعليم الرسمي العام والتعليم الخاص فلا احد ينكر ما لهذه المناهج المختلفة والمتعددة من تأثير في نفسية التلاميذ والطلاب فأكدت الدولة على تطبيقها كي تختنق الطائفية في المهد وتخليص البلاد من هذه الافة التي تقف حجر عثرة بوجه كل اصلاح حقيقي[2]. واعتمدت لبنان على استراتيجية حديثة للتربية والتعليم لتحقيق الغايات والاهداف العامة للمناهج التعليمية اذ تقوم على تزويد المتعلم بجملة من القيم والمعارف والمهارات والعلوم العصرية وتتجسد هذه الاستراتيجية في اربعة مجالات

أ- طرائق التعليم

ب- اساليب التقييم يطبق في جميع المراحل التعليمية واتجاهاتها نظام متطور للتقييم التربوي حيث يتم على اساسه اعتماد نظام ارشاد وتوجيه تربوي ومهني

ج- الاعداد والتأهيل المستمر للمدراء والمعلمين والمرشدين

د- مواد المناهج اصبح كل من يتعاطى الشأن التربوي في لبنان على اقتناع تام بأنه لابد من اخضاع المناهج التعليمية في لبنان الى اعادة نظر وتطوير جذرية. فهذه المناهج لم يمسها

(١) م.م.ن. الدور التشريعي الثامن عشر ، العقد الاستثنائي الأول ، ١٩٩٥ ، الجلسة الأولى في ٢٣و٢٤و٢٥/١/١٩٩٥.

(٢) محمد خولي، المصدر السابق، ص٢٣٨، النادي الثقافي العربي، القوى السياسية في لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٠، ص١٣١.

التعديل او التغيير منذ صدورها قبل ربع قرن ولذلك فأن لبنان مطالب بتغيير مناهجه الدراسية وتحديثها لتماشي العصر وتفتح أمام اجياله افاق المستقبل فكانت خطة النهوض التربوي لتعديل المناهج التعليمية تدعو بوضوح الى تطوير بنية التعليم (السلم التعليمي) بما يخدم الاهداف العامة التربوية لتعزيز الربط بين التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي وتحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم الجامعي واعتبرت الخطة ان وضع سلم تعليمي متطور امر ضروري لذلك ان خطة النهوض تركز على تعزيز الربط بين التعليم ماقبل الجامعي والتعليم العالي يشكل محورا اساسيا في تطوير النظام التربوي واعداد الكفاءات اللازمة لبناء المستقبل. وفيما يلي جدول يوضح اعداد المدارس والتلاميذ والمعلمون [١]

الأعوام	عدد المدارس		عدد التلاميذ		عدد المعلمون	
	رسمي	خاص	رسمي	خاص	رسمي	خاص
١٩٩٥-٢٠٠٠	١٣٤٣	٩٨٥	٣٢٠٩٣٦	٤٥٥١٢٤	٣٥٢٠٦	٣٦٨٠٠
٢٠٠١-٢٠٠٥	١٤٠٥	١٠٢٧	٣٣٧٠٠٠	٤٦٥٠٠٠	٢٤٠	٤٥٣

٢ – التعليم العالي

يعد التعليم العالي في لبنان من الركائز الاساسية لبناء المجتمع اذ يشكل امتدادا طبيعيا لمسار التعليم العام ويهدف الى اعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف المجالات العلمية والمهنية وان تشجيع المؤسسة الجامعية الوطنية خطوة اساسية لتعزيز التعليم العالي وضمان جودته وذلك من خلال دعم الجامعة اللبنانية وتطوير قدراتها البحثية والاكاديمية، ويتمثل دور الدولة في قطاع التعليم العالي على الصعيد الوطني في التعاون مع الجامعات من اجل تطوير وتبني استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي بما يخدم حاجات المجتمع اللبناني ويعزز تفعيل الشراكة بين الجامعات ومراكز الابحاث والمحافظة على التعاون الدولي في مجال التعليم وتطويره ووضع نظام حكومي جديد للبحث العلمي يتخطى الطابع النظري وتوعية الطلاب من خلال المناهج[٢].

(١) نمر فريحة ، التعليم والترابط الاجتماعي في لبنان ، دار المنظومة ، ص ١١٣.

(٢) بوذياب انيس، دور مؤسسات التعليم العالي في لبنان في رفد اقتصاد المعرفة، ٢٠١٥، ص١٥٢.

شكل لبنان مركزا اقليميا للتعليم العالي والانشطة الثقافية حيث استقطب طلابا من مختلف بلدان المشرق العربي والشرق الاوسط وانطلاقا من هذا الدور كان الهدف تعزيز الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الرسمية المتمثلة بالجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة بما يلبي حاجات المجتمع العلمية والاقتصادية ويساهم في مواكبة التطور واستعادة لبنان لمكانته الثقافية والاجتماعية[١] وفي ما يلي جدول يوضح اعداد الاساتذة والطلاب [٢].

الأعوام	الأساتذة		الطلاب	
	رسمي	خاص	رسمي	خاص
١٩٩٥-٢٠٠٠	٥٥٠٠	٤٠٠٠	٩٢٠٠٠	٥٨٠٠٠
٢٠٠١-٢٠٠٥	٦٨٠٠	٥٠٠٠	١١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠

٣ – التعليم المهني والتقني

نشأ التعليم المهني والتقني في لبنان استجابة لحاجات المجتمع الى ايد عاملة متخصصة وانطلق التعليم المهني الرسمي عام ١٩٠٤ عندما تأسست مدرسة الصنائع والفنون في بيروت وبعد اتفاق الطائف والذي اكد على اصلاح التعليم المهني والتقني الرسمي وتعزيزه وتطويره بما يلائم حاجات البلاد الاعمارية والانمائية وتم عام ١٩٩٣ انشاء وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون ٢١١ في ٢/٤/ ١٩٩٣بعد ان كانت وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة .

اقرت الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٤الخطة التربوية وانبثقت منها الهيكلية التعليمية عام ١٩٩٥وشملت التعليم المهني والتقني بسياسية تعليمية رسمت اهداف العملية الاصلاحية لهذا التعليم وفقا للمبادئ التي اوصت بها وثيقة الوفاق الوطني. [٣]

سعت حكومة رفيق الحريري في بيانها الوزاري الصادر في تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ الى تحقيق التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني مؤكده على اعطاء التعليم المهني والتقني اولوية خاصة وقد التزمت بتنفيذ خطة متكاملة لبناء المعاهد الفنية والتقنية، ومعاهد التكنولوجيا

(١) حسان حلاق، – قضايا العالم العربي، المصدر السابق، ص٣٩٦.

(٢) ميسم نمر ، آليات إعادة إنتاج عدم المساواة في قطاع التعليم العالي في لبنان ، دار المنظومة ، ص ٤٥ .

(٣) رائد عصام ، إشكالية العلاقة بين السياسة التربوية وإصلاح التعليم المهني والتقني في لبنان ، مجلة الحوادث ، العدد ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠١٨ ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

المتوسطة والعالية، وتعزيز برامجها وتحديث شهاداتها بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل كماً ونوعاً .

ومن ابرز الصعوبات التي تعيق استكمال العملية الاصلاحية للتعليم المهني والتقني في لبنان هي :

١- فقر المناهج التعليمية الحالية والمعتمدة منذ العام ١٩٩٧ وعدم توافقها مع حاجات سوق العمل الرقمي.

٢- المستوى المتدني لمعدلات المتعلمين المقبولين في التعليم المهني وقبول الراسبين من التعليم الاكاديمي.

٣- اعتماد طرائق التدريس التقليدية وعدم استخدام التكنلوجيا في التعليم بشكل مستمر.

٤- قصور في التوجه المهني والارشاد المدرسي.

٥- مشكلة التعاقد الوظيفي تؤدي الى فوضى في العملية التربوية والتعليمية.

ان هذه المعوقات تعد من العناصر التي تعترض مسيرة تطور التعليم المهني والتقني في لبنان وامكانية حصول المتخرجين على فرص عمل تتلائم مع تخصصاتهم ما قد يسهم بالحد من نسب البطالة بينهم [١].

بعد ان بدأت الحكومات اللبنانية بعملية النهوض والاعمار والنمو ومراجعة برامج التعليم التقني والمهني والتدريب بما يتناسب مع هذه المتطلبات فقد كان التعليم التقني والمهني يتمتع بسمعه جيده وبمستوى عال وكان محط انظار العديد من الطلاب فقد اكدت الدولة في هذا المجال على ربط التعليم العام الاكاديمي بالتعليم المهني والتقني بحيث يستطيع التلميذ تصحيح مساره التعليمي بالانتقال من احد نوعي التعليم الى الاخر وفي كلا الاتجاهين وليس في اتجاه التعليم المهني والتقني فكانت استراتيجية الحكومة خلال الاعوام (١٩٩٥ – ٢٠٠٥) تهدف الى تطوير التعليم المهني والتقني وذلك عبر تمكين هذا القطاع من استعادة طاقته الاستيعابية التي كان يتمتع بها قبل اندلاع الاحداث وتحسين نوعية التعليم ومستواه اضافة الى زيادة طاقته الاستيعابية بما يتلاءم مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢] وفي عام ٢٠٠٤ تم اعتماد خطة عمل وطنية وهي التعليم من اجل الجميع في لبنان تهدف الى توفير تعليم جيد لجميع الاولاد في المجتمع مع التركيز بوجه خاص على الفتيان والاطفال المحرومين وتعليم الكبار ومحو الامية

(١) رائد عصام ، المصدر السابق، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) حسان حلاق، قضايا العالم العربي، المصدر السابق، ص٣٩٣.

وتحسين جودة التعليم، فتم تكليف الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية لأجراء مراجعة للوضع التعليمي في لبنان وبحث صياغة تقرير عن واقع التعليم في لبنان وبعد سنة تقريبا حددت الهيئة الثغرات الرئيسية في نظام التعليم الحالي وتم مناقشة التقرير الذي وضعته وردود الفعل من الاكاديميين والتربويين وجرى تعديل التقرير وتمت الموافقة عليه(١).

الاهتمام بالتعليم المهني والتقني يعد من الاولويات التربوية لما له من دور في تزويد سوق العمل بالمهارات المطلوبة والحد من البطالة بين الشباب وأن ندعم هذا القطاع لان ذلك يؤمن للبنان مهارات كبيرة ويغنينا عن الهجرة، ويؤمن لنا يدا عاملة فنية متخصصة يمكن أن تؤمن السوق المحلي والخارجي.

اكدت الحكومة اهتمامها الكبير بقطاع التربية معتبرة ان تفعيل التعليم يجب ان يشكل هدفا مباشر ومركزيا ضمن اولويات المرحلة المقبلة ويستدعي تعزيز هذا القطاع وضع برنامج تربوي طويل الامد يرتكز في الوقت نفسه على تيسير فرص التعلم لجميع فئات المجتمع وعلى بناء قاعدة صلبة للتنمية البشرية المستدامة مما يؤدي الى انتاج نخبة متقدمة في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي فديمقراطية التعليم معيار مهم لكن نوعيته لا يقل اهمية فمن هنا المسؤولية يجب ان تضطلع بها الدولة لتشجيع تعاون وثيق بين المؤسسات التربوية (المدارس والمعاهد المهنية والجامعات) العامة والخاصة وسوق العمل وربط برامجها مع حاجت سوق العمل المستقبلي لتوجيه الشباب نحو الاختصاصات العلمية المتلائمة مع تطور الاقتصاد العالمي واعتبرت الاهتمام بالتربية والتعليم يشكل الثروة الحقيقية لمستقبل لبنان.(٢)

ويتضح ان كلا الامرين يرتبطان بالتعليم الثانوي على وجه التحديد اذ يعد احد المرتكزات الاجتماعية والتربوية واولوية من اولويات العمل الوطني فالتعليم يعد ضرورة وعملا اجتماعيا شاملا متنوعا ومتطورا تتكفل به الدولة وتتحمل مسؤوليته وتعتمد فيه الزامية التعليم تدريجيا حتى بلوغ التلميذ سن الخامسة عشر.(٣)

تناول اعضاء مجلس النواب اللبناني برامج وقوانين تخص الواقع التربوي وتطبيق قانون الزامية التعليم ومجانيته في مرحلته الابتدائية وتعزيز المدرسة الرسمية والتعليم المهني والجامعة الوطنية

(١) مها شعيب، في صناعة سياسات اصلاح التعليم في لبنان ، ٢٠١٦، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٢.
(٢) حسان حلاق / الرئيس الشهيد رفيق الحريري / سيرة قائد ومسيرة امه، بيروت، ٢٠٠٦، ط١، ص٧٠.
(٣) المركز التربوي للبحوث والانماء، المصدر السابق، ص٣٨، م.م.ن.ل. الدور التشريعي العشرون.
العقد العادي الثاني محضر الجلسة الثالثة في ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

اللبنانية وتوحيد كتابي التاريخ والتربية الوطنية بما يحقق الانصهار الوطني وتلبية مطالب الهيئة التعليمية بما يضمن لأفرادها الحياة الكريمة واللائقة.[١]وفي ما يلي جدول يوضح اعداد المعاهد والطلاب [٢].

الأعوام	عدد المعاهد		الطلاب	
	رسمي	خاص	رسمي	خاص
١٩٩٥-٢٠٠٠	٣٨	٤٠٠	١٣٦٥٦	٤٦٠٤٨
٢٠٠١-٢٠٠٥	٧٦	٣٦٥	١٦٨٠٠	٥٠٠٠٠

وفيما يلي ابرز القوانين والاتفاقات والتعديلات التي تخص الجانب التعليمي في مجلس النواب اللبناني:

ثالثا :مناقشات تعديل قوانين التعليم في مجلس النواب

شهد مجلس النواب مناقشات حول تعديل قوانين التعليم ومن اهمها

١-قانون اجازة الحكومة لتثبيت المدرسين المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة في اقضية المتن- جبيل- كسروان ١٩٩٥

وتضمن هذا القانون في المادة الاولى نصا يجيز للحكومة تثبيت المدرسين المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة وفقا للشروط الاتية:

١- ان يكون المدرسون قد استمروا في عملهم في المدارس الرسمية في اقضية المتن- جبيل- وكسروان خلال العام الدراسي ٩٢/٩٣ ولا يزالون مستمرين في العمل حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

٢- أن لا يتجاوز سن المتعاقد الاربع والاربعين سنة بتاريخ التعاقد معه.

٣- أ) ان يخضعوا الى دورتين تأهيلية واختصاص تجريان على مرحلتين مدة كل منهما ثلاثة اشهر الاولى في صيف ١٩٩٦ والثانية في صيف ١٩٩٧.

ب) تجري في نهاية الدورة الاولى التأهيلية صيف ١٩٩٦ اختبار المتعاقدين واستمرار التعاقد مع الناجحين في الاختبار والذين يختتم لهم الدورة الخاصة لتدنيم الدورة الخاصة لسجلات ١٩٩٧ المحلية والاقليمية ون فيه مركز التعاقد معهم للقاء تعويض، مقدارة راتب ٣١ شهر عن كل سنة خدمة ولا يحق لهم تقاضي أي تعويض عن

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، دراسات، بيروت.

(٢) المركز التربوي للبحوث والإنماء ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

هذه الخدمة من أي مصدر اخر، وتجري في نهاية دورة الاختصاص الثانية اختبار بينهم يتم تثبيت الناجحين منهم في ملاك المديرية العامة للتربية الوطنية، اما الراسبون فيفسخ التعاقد معهم لقاء تعويض مقداره راتب شهر عن كل سنة خدمة لغاية خمس سنوات، وراتب شهرين عن كل سنة خدمة تزيد عن خمس سنوات. ولا يحق لهم تقاضي أي تعويض عن هذه الخدمة من أي مصدر آخر.

ج) يجري الاختبار بأشراف لجنة مؤلفة من ممثلين عن مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ووزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة والمركز التربوي للبحوث والانماء.

د) يعتبر عقد التعاقد ملغى حكما اذا تخلف المدرس المتعاقد عن أي من الدورتين السابقتين.

٤- تحدد مواد الدورة التأهيلية والاختبار بقرار يصدر عن وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة .

٦- يتم التثبيت بمرسوم بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة على ان تحسب درجة واحدة عن كل ثلاث سنوات خدمة

واكد رئيس الحكومة في جلسة مناقشة هذا القانون ان كل مرة يبحث هذا الامر المتعلق بالأساتذة والعدد الموجود في المدارس وسبب هذه القضية هو القانون الذي يحكم التعاقد مع المدرسين وقد حان الوقت لإعادة النظر بهذا القانون فنعمد الى اجراء اختبارات مفتوحة امام الجميع وعند نجاحهم نضعهم في المدارس التي تحتاج اليهم .

اما النائب مخايل الضاهر فقد بين ان هذا الاقتراح لا يمكن تطبيقه لان الذين كانوا متعاقدين مع الاقضية في المتن وجبيل وكسروان انقطعوا عن التعليم ولا يزالون منقطعين ولذلك لن ينطبق عليهم هذا القانون لماذا تريدون تثبيت المتعاقدين في اقضية جبيل والمتن وهناك ٦٠٠ متعاقد لا يزالون حتى هذه الساعة مستمرين منذ عام ١٩٩٣ يحملون الاجازات اليوم انهم موجودون اليوم في المدارس النائية البعيدة التي لا يذهب اليها أي معلم في الملاك.

بين وزير التربية الاستاذ روبير غانم ان هذا الموضوع يتعلق بعدد معين هو ٧٥ معلما ومعلمة كانون متعاقدين عام ١٩٩٢-١٩٩٣ وعندما صدر القانون في مجلس النواب لأسباب تعود اداريا الى وزارة التربية لم تنزل اسماؤهم في اللوائح التي تسمح لهم بأجراء الاختبار، هذا الموضوع هو بمثابة رفع غبن عن هؤلاء الذين ما زلنا متعاقدين معهم ونحن بحاجة اليهم. اما فيما يتعلق بموضوع الستمئة والذي تفضل به معالي الوزير الشيخ مخايل الضاهر باعتبار انهم موجودون فهذا

صحيح وهؤلاء تعاقدوا في عام ١٩٩٣- ١٩٩٤ والقانون الذي صدر عن مجلس النواب خصص فقط للمتعاقدين من عام ١٩٩٢- ١٩٩٣ وبعد المناقشات تم التصديق على هذا القانون(١).

٢-اقتراح قانون مكرر بتعديل المادة ٤٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤/ ٥٩ للعام ١٩٩٧المتعلق بتنظيم التعليم المجاني الالزامي بوزارة التربية وتنص المادة على ان التعليم مجاني والزامي في المرحلة الابتدائية الاولى وهو حق لكل لبناني في سن الدراسة الابتدائية تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وان الاعلان العالمي لحقوق الانسان نص في المادة (٢٦) على "حق كل انسان بالتعليم الالزامي المجاني في مرحلته الابتدائية الاولى والاساسية".

وبما ان الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اقرت في المادة (١٢) "بوجوب جعل التعليم الابتدائي الزاميا ومتاحا بالمجان للجميع" وان الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل نصت في المادة (٢٨) على "اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم على ان تجعل التعليم الابتدائي الزاميا ومتاحا مجانا للجميع ، وفي مناقشة هذا القانون داخل مجلس النواب اوضح الرئيس حسين الحسيني ان هذا القانون من اهم القوانين وكان يفترض ان ينجز قبل ٧ سنوات وان التعليم الالزامي هو من صلب وثيقة الوفاق الوطني

اما النائب عبدالله قصير بين انه لا احد يعارض مبدأ الزامية ومجانية التعليم في لبنان وهو مسألة دستورية الا ان المشكلة في هذا الموضوع هي الاستعدادات والامكانات هل هي مهيأة لتنفيذ مثل هذا القانون ام لا، وعلينا ان نوجهه للوزراء المعنيين في الحكومة سواء كان وزير المالية او التربية لأننا نريد ان نوافق على قانون يكون هناك امكانية لتطبيقه مباشرة .

واكد النائب محمد بيضون نحن نعتبر ان مبدأ التعليم الالزامي امر اساسي لكن هناك ملاحظتين ضروريتين يجب ان يعدل المشروع بناء عليهما الاولى وهي السن واعتقد ان هناك اتفاقا عاما بين كل النواب عندما نوقش هذا المشروع منذ فترة طويلة بأن يكون السن لخمس عشرة سنة وليس احدى عشر سنة، والثانية "تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وهو فرض التعليم الالزامي عقوبات وغرامات على الاهل.

اما وزير التربية جان عبيد فقد اكد تأييده لقانون الزامية التعليم ومجانيته، تنفيذا لوثيقة الوفاق الوطني لكن يجب المطالبة باعتمادات وقروض وتخصيص اموال لتطبيق هذا القانون

بينما اكد النائب ميشال موسى ان هذا المشروع يعد اساسيا لأنه جزء من الوفاق

(١) م.م.ن. الدور التشريعي الثامن عشر ، العقد العادي الثاني ، ١٩٩٥ ، الجلسة الثالثة في ٢٨ و ٣٠/تشرين الثاني /١٩٩٥.

الوطني وكذلك جزءا مهما من حقوق الانسان والطفل معتبرا ان المشروع يجب ان يقر من دون ان يتوقف عند اعتبارات ادارية او اجرائية وان لبنان قد تأخر كثيرا في اقرار مشروع حضاري بهذا الحجم.

اما رئيس الحكومة رفيق الحريري التعليم مجاني والزامي في المرحلة الابتدائية" هذا يعني ان كل لبناني يدرس في مدرسة خاصة، له الحق بالمطالبة بالتعويض، من الدولة ان هذا القانون جيد ويجب ان نقره ولكن يجب ان يقر بتفاصيل تبعد عنه الشوائب التي يمكن ان تشوبه الزامية التعليم ضرورية، ومجانية التعليم ضرورية ولكن يجب ان نضعها في اطارها كما هي(١)

ان نظام التعليم المجاني الالزامي قابل للتطبيق حتى نهاية مرحلة الابتدائية وكان الهدف منه الحد من الاضرار التي لحقت بقطاع التعليم الرسمي وتعزيز دوره واقرت الدولة قانون الزامية التعليم لضمان التنفيذ الفعلي وتوسيع نطاقه بحيث الى جانب الفئة العمرية من ٦ – ١١ سنة المرحلة التكميلية بكاملها اي حتى الرابعة عشر ويهدف هذا الاجراء الى الحد من ظاهرة الامية بين الفئة العمرية الممتدة بين ١٥ – ٢٤ سنة(٢).

ومن ابرز عناصر الاتفاق على تطبيق قانون التعليم الالزامي هو الاتفاق الهادف الى خفض معدلات التسرب والرسوب من خلال العمل على التحاق الاطفال خارج المدرسة بالتعليم ووضع برنامج لكشف الصعوبات التعليمية والتربوية التي قد تواجه التلاميذ وتحديدها بدقة واعداد المعلمين وتحسين مستوياتهم عبر برامج تدريبية متخصصة تزودهم بالمهارات التربوية الحديثة بما يمكنهم من التعامل مع التلاميذ وتقييم البرامج التربوية لضمان فعاليتها. (٣)

وتجدر الاشارة الى ان الزامية التعليم يجب ان تترافق مع اجراءات ملموسة تهدف الى تحسين نوعية التعليم وبشكل رئيسي على مستوى المدخلات (الابنية، التجهيزات، شروط التعليم، الموارد البشرية) وقد اكدت الدولة على ان تطبيق الزامية التعليم يؤدي الى تحسين نوعيته(٤) وانطلاقا من اقرار الزامية التعليم ومجانيته في المرحلة الابتدائية تقرر اعادة الاقتراح الذي تقدمت به الزميلة نائلة معوض، الى اللجان المشتركة للتعاون مع الحكومة ومع وزارة التربية في سبيل ايجاد السبل والاجراءات اللازمة لتنفيذه

(١) م.م.ن. الدور التشريعي التاسع عشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة الثانية ، ١٩٩٧ ، ٢١ و ٢٢ /أيار/ ١٩٩٧.
(٢) منير بشور، المصدر سابق، ص٢٠٢، مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص٢٩.
(٣) حسان قبيسي، المصدر السابق، ص١٥٩-١٦٠.
(٤) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص٣٣.

٣- مشروع قانون اجازة الحكومة ابرام اتفاق تعاون تربوي وثقافي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية

ان حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية المشار اليهما وايمانا منهما بان التعاون التربوي والتبادل في مجالات التربية والتعليم يسهم في تعزيز اواصر التفاهم المتبادل بين الشعبين فقد اتفق الطرفين على ما يلي:

المادة الاولى يهدف هذا الاتفاق الى تعزيز التعاون بين مؤسسات الطرفين في مجالي التربية والثقافة بما يسهم في تنمية النشاطات المشتركة الرامية الى تكثيف المعرفة المتبادلة بين البلدين ونشر ثقافة كل منهما لدى الاخر.

المادة الثانية يعمل الطرفان على تعزيز وتشجيع التعاون المتبادل بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الابحاث في كلا البلدين كما يلتزمان بدعم التعاون بين المؤسسات المعنية بالتعليم الاساسي والثانوي والعالي بما يساهم في تطوير العملية التربوية وتبادل الخبرات.

المادة الثالثة يعمل الطرفان على تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالأنظمة التربوية في مجالات التعليم الاساسي والثانوي والعالي.

المادة الرابعة يعمل الطرفان رسميا على التعاون فيما يخص معادلة الشهادات والقاب التحصيل الجامعي .

المادة الخامسة يعمل الطرفان على وضع برنامج للمنح المتبادلة(١).

المادة السادسة يسعى الطرفان الى تعزيز ورفع مستوى معرفة وتعليم لغة وثقافة كل من البلدين

ومن اجل هذا الاتفاق يمكن ان يتخذ التعاون التربوي الاشكال التالية:

١- انجاز برنامج ابحاث مشتركة.

٢- ارسال اساتذة وخبراء وباحثين وكتاب.

٣- تنظيم دروس لتدريب الموارد البشرية.

وحضر عن حكومة الولايات المتحدة المكسيكية السيدة روزا ريو غرين وزيرة الخارجية وعن حكومة لبنان د. محمد يوسف بيضون وزير التربية والتعليم العالي وعقدت اللجان النيابية جلسة مشتركة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢١ برئاسة لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية النائب

(١) م. م. ن، العقد العادي الاول ٢٠٠٦، الجلسة الثالثة الدور التشريعي الواحد والعشرون في ٣و٤ ايار ٢٠٠٦، محمد منير موسى، التعليم العالي في البلاد العربية، عالم الكتب للنشر، ط٢، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٤٥.

عبد اللطيف الزين وذلك لدراسة مشروع القانون كما ورد من الحكومة وبعد البحث والتداول والاطلاع على الاسباب الموجبة اقرت اللجان مشروع القانون كما ورد من الحكومة واللجان اذ تحيل مشروع القانون كما اقرته الى المجلس النيابي لإقراره.

وفي مناقشات هذا القانون اكد الرئيس حسين الحسيني على ان المادة ١٧من هذا الاتفاق تنص على ان يتشارك الطرفان في إعداد برامج تنفّذ على سنتين أو ثلاث سنوات، طبقاً لأولويات البلدين في مجال خطط كل منهما واستراتيجياتهما للتنمية التربوية والثقافية والاجتماعية مما يعني ان هذا الامر يحتاج توقيع وزير المالية فضلاً عن المادة ٢٠ التي تقول يحق للطرفين على أساس هذا الاتفاق عقد اتفاقات تكميلية بشأن التعاون التربوي والثقافي وهذه المادة غير قابلة لان نقبلها

اما رئيس الحكومة فقد وضح ان النقطة التي طرحها الرئيس حسين الحسيني معه الحق فيها، والمجلس النيابي هو الذي يقرر

واكد النائب بطرس حرب انه يجب اعادة الاتفاق وبذلك فقد اعاد رئيس مجلس النواب هذا القانون الى اللجان للنظر فيه واجراء التعديلات اللازمة ومن ثم اقراره وبذلك اجازت المادة الاولى للحكومة ابرام اتفاقية التعاون التربوي والثقافي الموقع بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢١بين الحكومتين[١].

٤ -مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٩٨٤ الرامي إلى تحديد الحد الادنى للتصنيف الوظيفي لشهادات التعليم المهني والتقني

عقدت لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة جلستها يوم ٢٠٠٢/٩/٢٤، برئاسة رئيسة اللجنة النائب بهية الحريري وحضور السادة النواب اعضاء اللجنة كما حضر الجلسة مدير عام التعليم المهني والتقني الاستاذ يوسف ضيا ودرست اللجنة مشروع القانون الرامي إلى تحديد الحد الادنى للتصنيف الوظيفي لشهادات التعليم المهني والتقني

وبعد الاستماع إلى الاسباب الموجبة، ونظرا لأهمية هذا المشروع في تعزيز التعليم المهني والتقني وتصنيف شهاداته، واعطاء خريجيه الاولوية عند تحديد الشروط الخاصة لوظائف القطاع العام التي تتطلب تقنيين أو فنيين. واهم مواد هذا المشروع هي

المادة الاولى: يحدد الحد الادنى لتصنيف شهادات التعليم المهني والتقني وفقا لما يلي:

الاجازة التعليمية الفنية: في الوظائف التعليمية ـ الفئة الثالثة.

(١) م. م. ن، الدور التشريعي العشرون ،العقد الاستثنائي الثاني ٢٠٠١، الجلسة الثانية ،في ٢٥و٢٦و٣٠/٧/ ٢٠٠١.

الاجازة الفنية: في الوظائف الادارية الفنية ـ الفئة الثالثة.

الامتياز الفني مع خبرة في الاختصاص لا تقل عن اربع سنوات: في الوظائف الادارية الفنية أو التعليمية ـ الفئة الثالثة.

المادة الثانية: تعطى الاولوية لحائزي احدى شهادات التعليم المهني والتقني المشار إليها في المادة الأولى اعلاه عند تحديد الشروط الخاصة لوظائف القطاع العام التي تتطلب تقنيين أو فنيين لملئها في جميع الملاكات الادارية، أو الإدارية الفنية، أو التعليمية، حسب الاختصاص المناسب، في الوظائف العامة في مختلف الوزارات أو المؤسسات العامة أو البلديات.

المادة الثالثة: تلغى جميع النصوص المخالفة لأحكام هذا القانون أو التي لا تتفق مع مضمونه[١]

بين النائب جهاد الصمد في مناقشات هذا القانون في مجلس النواب ان هذا القانون مهم وضروري جدا خاصة للذين يحملون الاجازات أو الشهادات في مجال التعليم المهني والتقني، لانهم يحرمون من فرص كثيرة احيانا بالوظائف وهذه المسألة تؤكد على ضرورة اقراره

اوضح النائب وليد عيدو أن المساواة غير متحققة والسبب يعود الى أن بعض الشهادات تتمتع بمميزات او مواصفات خاصة بحيث تمنح لها اولوية معينة وعلى الرغم من وجود مساواة شكلية بين الجميع الا ان النصوص الواردة في النظام الإداري العام تشترط الحصول على شهادات محددة وهو ما يجعلنا بطريقة غير مباشرة نمنح الافضلية لحاملي هذه الشهادات

واكد النائب نزيه منصور ضرورة تحقيق المساواة بين اوضاع الموظفين في الملاك التعليمي والاداري والفني التابعين لمديريات التعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم العالي والذين هم على راس عملهم حاليا.

وبعد المناقشات تمت التصويت على هذا القانون ويعمل به فور نشره بالجريدة الرسمية اشهر[٢].

الخاتمة

(١) م.م.ن، الدور التشريعي العشرين العقد العادي الثاني ٢٠٠٢، الجلسة الثانية، في ٢٠٠٢/١٢/٢.

(٢) محمود محمد الجراح، التربية المهنية، دار امواج للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٣، م.م.ن، الدور التشريعي العشرين العقد العادي الثاني ٢٠٠٢، الجلسة الثانية، في ٢٠٠٢/١٢/٢.

من خلال دراستنا لموضوع التعليم في لبنان خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٥) يعتبر التعليم عملية شاملة يختزن بين جوانبه خصائص ثقافية و اجتماعية واقتصادية فالتعليم هو القادر على تنمية المجتمعات والنهوض بها من حالة التخلف الى التطور وان بوادر العملية التربوية في داخل لبنان ظهرت للعيان منذ زمن مبكر اذا ما قورنت مع بلدان المشرق العربي والتي تميزت بكثرة الطلبة وزيادة في اعداد المدارس الاهلية والحكومية الا ان الواقع التعليمي رغم التطور انعكس سلبيا على الواقع السياسي وعدم الاستقرار وحدوث صراعات داخلية في جميع مفاصل الدولة اللبنانية وان النظام التعليمي لا يمكن اصلاحه عبر تعديلات تطال المناهج والكتب المدرسية فقط وانما هو بحاجة الى تغيير جذري يطال عمق هذا النظام والعمل على النهوض الفعلي بالتعليم الرسمي والمهني وتعزيز دور الجامعة اللبنانية وان يتم ابعاده عن شبح السياسة والسياسيين.

المصادر العربية

١- بوذياب انيس، دور مؤسسات التعليم العالي في لبنان في رفد اقتصاد المعرفة، ٢٠١٥.
٢- حسان حلاق / الرئيس الشهيد رفيق الحريري / سيرة قائد ومسيرة امه، بيروت، ٢٠٠٦، ط١.
٣- المركز التربوي للبحوث والانماء، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، ١٩٩٥، بيروت.
٤- حسان حلاق، قضايا العالم العربي، ط٤، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٥- حسان قبيسي، الدولة والتعليم الرسمي في لبنان، بيروت، ٢٠٠١ ص١٥٩.
٦- رنا بخيت، اسباب تدهور نظام التعليم في الدول العربية ٢٠١٩، مركز جيل البحث العلمي.
٧- سليم نصر، بيروت الكبرى، حدود الاندماج المجتمعي، الدار العربية للعلوم ثائرون.
٨- شاربل نحاس، التمويل والاقتصاد السياسي في مجال التعليم العالي، ٢٠١١، مركز مطبوعات.
٩- عبد الرؤف سنو، حرب لبنان تفكك الدولة وتصدع المجتمع ١٩٧٥ – ١٩٩٠ م، الدار العربية للعلوم ثائرون، ط١، ٢٠٠٨.
١٠- عبد الرؤوف سنو ، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف إشكاليات التعايش والسيادة وأدوار الخارج، ط٢ ،المعهد الألماني للأبحاث الشخصية ، بيروت ، ٢٠١٥.
١١- عدنان الامين، التعليم في لبنان زوايا ومشاهد، دار الجديد، ١٩٩٤، بيروت.
١٢- رائد عصام ، إشكالية العلاقة بين السياسة التربوية وإصلاح التعليم المهني والتقني في لبنان ، مجلة الحوادث ، العدد ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠١٨
١٣- عمل جماعي، الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥ في خضم التحولات المحلية و الاقليمية، ط١، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ٢٠٠٢.
١٤- م. م. م العقد العادي الاول ٢٠٠٦، الجلسة الرابعة، الدور التشريعي الواحد والعشرين ٢٠٠٦، الجلسة الثانية، الدور التشريعي الواحد والعشرين.
١٥- م. م. ن، العقد العادي الاول ٢٠٠٦، الجلسة الثالثة الدور التشريعي الواحد والعشرون في ٣و٤ ايار ٢٠٠٦
١٦- م. م. ن، العقد العادي الثاني ٢٠٠٦، الجلسة الثالثة الدور التشريعي الواحد والعشرون في ١١/١/ ٢٠٠٦.
١٧- م.م.ن العقد العادي الثاني ٢ مجموعة مؤلفين، قطاع التعليم في لبنان ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، بيروت.

١٨- م.م.ن. الدور التشريعي التاسع عشر ، العقد العادي الأول ، الجلسة الثانية ، ١٩٩٧ ، ٢١ و ٢٢ /أيار / ١٩٩٧.

١٩- م.م.ن. الدور التشريعي الثامن عشر ، العقد الاستثنائي الأول ١٩٩٥ الجلسة الأولى في ٢٣ و٢٤و١٩٩٥/١/٢٥ .

٢٠- م.م.ن. الدور التشريعي الثامن عشر ، العقد العادي الثاني ، ١٩٩٥ ، الجلسة الثالثة في ٢٨ و ٣٠/تشرين الثاني /١٩٩٥.

٢١- متولي مصطفى، القوى المؤثرة في النظم التعليمية، ميسم نمر، اليات انتاج عدم المساواة في نظام التعليم العالي في لبنان من خلال دراسة برنامج منح، دار العلم، ٢٠١٩.

٢٢- محمد منير موسى، التعليم العالي في البلاد العربية، عالم الكتب للنشر، ط٢، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٤٥.

٢٣- محمود محمد الجراح، التربية المهنية، دار امواج للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٤- المركز التربوي للبحوث والانماء، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، بيروت، ١٩٩٥.

٢٥- منير بشور، الدولة والتعليم في لبنان، ط١، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، ١٩٩٩.

٢٦- مها شعيب، في صناعة سياسات اصلاح التعليم في لبنان، ٢٠١٦، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٧- ميسم نمر، اليات انتاج عدم المساواة في نظام التعليم العالي في لبنان من خلال دراسة برنامج منح، دار العلم، ٢٠١٩.

٢٨- النادي الثقافي العربي، القوى السياسية في لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٧٠.

٢٩- نمر فريحة ، التعليم والترابط الاجتماعي في لبنان ، دار المنظومة.

٣٠- هناء صوفي عبد الحي ، النظام السياسي الدستوري في لبنان ، ت: محمد المجذوب ، ط١ ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت.

المصادر الإنكليزية

1- Boudiab Anis, The Role of Higher Education Institutions in Lebanon in Supporting the Knowledge Economy, 2015.

2- Hassan Hallaq / Martyr Prime Minister Rafik Hariri / Biography of a Leader and the Journey of His Nation, Beirut, 2006, 1st ed.

3- Hassan Hallaq, p. 391. Educational Center for Research and Development, The New Structure of Education in Lebanon, 1995, Beirut.

4- Hassan Hallaq, Issues of the Arab World, 4th ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 2006.

5- Hassan Qubaisi, The State and Public Education in Lebanon, Beirut, 2001, p. 159.

6- Rana Bakhit, Reasons for the Deterioration of the Education System in Arab Countries, 2019, Center for Scientific Research Generation.

7- Salim Nasr, Greater Beirut, The Limits of Social Integration, Dar Al-Arabiya for Revolutionary Sciences.

8- Charbel Nahhas, Financing and Political Economy in Higher Education, 2011, Publications Center.

9- Abdul Raouf Sinno, The Lebanon War: The Disintegration of the State and the Cracks in Society 1975-1990, Arab House for Revolutionary Sciences, 1st ed., 2008.

10- Abdul Raouf Sinno, Lebanon: Sectarianism in the Post-Taif State: Problems of Coexistence, Sovereignty, and External Roles, 2nd ed., German Institute for Personal Research, Beirut, 2015.

11- Adnan Al-Amin, Education in Lebanon: Angles and Scenes, Dar Al-Jadeed, 1994, Beirut.

12- Issam, The Problematic Relationship between Educational Policy and Vocational and Technical Education Reform in Lebanon, Al-Hawadeth Magazine, Issues 195, 196, 2018.

13- Collective Action, The 2005 Lebanese Parliamentary Elections in the Midst of Local and Regional Transformations, 1st ed., Lebanese Center for Studies, Beirut, 2002.

14- M.M. First Ordinary Session 2006, Fourth Session, Twenty-first Legislative Term 006, Second Session, Twenty-first Legislative Term.

15- M.M.N., First Ordinary Session 2006, Third Session, Twenty-first Legislative Term, May 3 and 4, 2006.

16- M.M.N., Second Ordinary Session 2006, Third Session, Twenty-first Legislative Term, November 1, 2006.

17- M.M.N., Second Ordinary Session, 2 Group of Authors, Education Sector in Lebanon 2006-2010, Beirut.

18- M.M.N., Nineteenth Legislative Term, First Ordinary Session, Second Session, May 21 and 22, 1997.

19- M.M.N., Eighteenth Legislative Term, First Extraordinary Session, 1995, First Session, January 23, 24, and 25, 1995.

20- M.M.N. Eighteenth Legislative Term, Second Ordinary Session, 1995, Third Session, November 28-30, 1995.

21- Metwally Mustafa, Forces Influencing Educational Systems, Maysam Nimr, Mechanisms of Reproducing Inequality in the Higher Education System in Lebanon through a Study of the Grant Program, Dar Al-Ilm, 2019.

22- Muhammad Munir Musa, Higher Education in the Arab Countries, Alam Al-Kutub Publishing, 2nd ed., Cairo, 1974, p. 245.

23- Mahmoud Muhammad Al-Jarrah, Vocational Education, Amwaj Printing and Prose House, Cairo, 2012.

24- Educational Center for Research and Development, The New Structure of Education in Lebanon, Beirut, 1995.

25- Munir Bashour, The State and Education in Lebanon, 1st ed., Lebanese Association for Educational Sciences, Beirut, 1999.

26- Maha Shuaib, In the Making of Educational Reform Policies in Lebanon, 2016, Center for Arab Unity Studies.

27- Maysam Nimr, Mechanisms of Reproducing Inequality in the Higher Education System in Lebanon through a Study of the Grant Program, Dar Al-Ilm, 2019.

28- Arab Cultural Club, Political Forces in Lebanon, Al-Tali'a Printing and Publishing House, 1st ed., 1970.

29- Nimr Freiha, Education and Social Cohesion in Lebanon, Dar Al-Manzomah.

30- Hana Sufi Abdul Hay, The Constitutional Political System in Lebanon, trans. Muhammad Al-Majzoub, 1st ed., International Book Company, Beirut.